بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (28) لسنة (2017م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 18 صفر 1439 هجرية، الموافق 2017/11/7 ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من احمد علي رسام حزام

ضد

مكتب التربية و التعليم بمحافظة البيضاء في المناقصة رقم (2017/1) الخاصة بترميم واعادة تأهيل مدرسة فاطمة الزهراء بمديرية ذي ناعم م/ البيضاء الممولة من منظمة اليونيسيف وبرنامج الشراكة العالمية في التعليم وبإشراف كل من وزارة التربية والتعليم والمحافظة.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2017/8/16م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مكتب تربية البيضاء تضمنت بانه تقدم بعطاء للمناقصة المذكورة بعالية وتفاجأ بعدم ترسية المناقصة عليه بالرغم من استيفائه كافة الشروط والمعايير المحددة من قبل الممول(اليونيسف) للعرض المالي والفني وإنما تم الإرساء على مقاول غير منطبق عليه الشروط والمعايير المحددة حيث ان عرضه الفني غير مكتمل. وطلب من الهيئة العليا وقف الإجراءات لحين انصافه ورد حق المظلوم.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (339) بتاريخ 2017/8/16 م وتاريخ 2017/8/27م تضمنت وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع خلال سبعة ايام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة، ، قامت الجهة بالرد على مذكرة الهية بتاريخ 2017/9/28 تضمنت تم التوجيه الى المختصين بوقف الإجراءات واليكم الرد على هذا التظلم كما يلي:-

على ضوء ما سبق لا بد من التوضيح بما ورد في وثائق المناقصة ومن ضمنها الاشتراطات والمعايير الرئيسة للاستجابة الاولية والعرض الفني والعرض المالي وتوزيع الدرجات وفق المعايير التي حددتها الجهة الممولة والمانحة والتي وردت في صفحة معايير تقييم العروض الفنية والمالية وصفحة اعلان المناقصة ومن اهم ما ورد فيها الاتي:

- درجات العرض الفني 60 درجة
- درجات العرض المالي 40 درجة

- سيتم الترسية بناء على مجموع درجات الفني والمالي وليس على اقل العطاءات سعرا
- حدد مكتب التربية والتعليم بمحافظة البيضاء يوم السبت الموافق 2017/5/27 م الساعة الواحدة بعد صلاة الظهر في مكتب التربية والتعليم عقد اجتماع مع المقاولين الذين اشتروا وثائق المناقصة للإجابة عن استفساراتهم في الجوانب الفنية والقانونية التي تخص العطاءات وتوضيح وبيان الية وكيفية توزيع الدرجات للعرض الفني والمالي ولم يحضر الاجتماع اي من المقاولين الذين تقدموا بشكاوى التظلم.

وقد كانت مراحل التقييم للعطاءات وفق التسلسل والترتيب التالي:

- الفحص الاولي وقد تم استبعاد العطاءات التي لم تجتاز شروط الاستجابة الاولية ولم ينظر في العروض الفنية لها.
- التقييم الفني. فحص وتقييم العروض الفنية للعطاءات التي اجتازت شروط الاستجابة الأولية وحساب الدرجات المستحقة وفقا للمحددات الواردة في صفحة معايير تقييم العروض الفنية والمالية التي وزعت للخبرات السابقة ب 40 درجة ل عدد 3 مشاريع تم تنفيذها خلال ال 6 السنوات الاخيرة و 15 درجة للجدول الزمني المقترح و5 درجات لخطة العمالة والمعدات والموضحة تفاصيلها في صفحة معايير تقييم العروض الفنية والمالية وقد تم استبعاد العطاءات التي حصلت على اقل من نسبة 60٪ من الدرجات المخصصة للعرض الفني اي اقل من 36 درجة ولم ينظر في العروض المالية لها وذلك وفقا للاشتراطات الواردة في وثائق المناقصة والموضحة تفاصيلها الشاملة والكلية في التقرير الفني للمشروع لكل مقاول والمرفق بهذا الرد.
- فحص وتقييم العروض المالية للعطاءات التي تأهلت في العرض الفني وقد تم حساب الدرجات من 40 درجة موزعة 15 درجة لأسعار البنود الرئيسية بمقارنتها مع اسعار البنود في التكلفة التقديرية مقسمة على خمسة بنود رئيسية و15 درجة ل منطقية قيمة العطاء مقارنة مع التكلفة التقديرية للعطاءات المنطقية واستبعاد العطاءات الغير منطقية والتي تقل بأكثر من 15٪ او تزيد بأكثر من 10 ٪ عن التكلفة التقديرية و10 درجات لأقل سعر وتعطى بقية العروض درجات بالمقارنة مع اقل سعر تنازليا . وكذلك استبعاد العطاءات التي نسبة الاخطاء الحسابية تساوي او اكبر من 3٪ وفقا للاشتراطات الواردة في وثائق المناقصة والموضحة تفاصيلها الشاملة والكلية في التقرير الفني والمالي لكل مشروع لكل عطاء للمشروع والمرفق بهذا الرد.
- تم ترتيب العطاءات التي اجتازت الاستجابة الاولية وتأهلت فنيا و ماليا وفق قيمة مجموع الدرجات للعرض الفني والمالي وتم ترسية المناقصة على العطاء الحاصل على الترتيب الأول.

وفيما يلي الرد على المتقدم بالتظلم للمشروع المذكور أعلاه:

❖ **بيانات المشروع**

- التكلفة التقديرية للمشروع 20,893 دولار امريكي.
- عد المقاولين المتقدمين 5 مقاولين.
- عدد العطاءات غير المستجيبة للفحص الأولي لشروط التقدم في وثائق المناقصة : لا يوجد
- عدد العطاءات المستجيبة للفحص الأولي لشروط التقدم في وثائق المناقصة : 5

❖ **التقييم الفني:**

ترتيب العروض المؤهلة فنيا بحسب معايير التقييم في وثائق المناقصة من 60 درجة للتقييم ويعتبر العطاء الحاصل على 60٪ من الدرجات المخصصة للتقييم الفني وأكثر (مستجيب) مالم فهو غير مستجيب بحسب المعايير في وثائق المناقصة على النحو التالي:

م	رقم العطاء	اسم مقدم العطاء	الدرجة النهائية للتقييم الفني من 60درجة	الرأي حول مدى الاستجابة	الترتيب	ملاحظات
1	5	احمد علي رسام الغادري	54	مستجيب	الأول	مقبول فنيا
2	1	حزام علي حزام زياد	52	مستجيب	الثاني	مقبول فنيا
3	4	علي محمد سباع	36	مستجيب	الثالث	مقبول فنيا
4	2	أي تي للمقاولات	19	غير مستجيب	-	غير مقبول فنيا
5	3	علي احمد ابو تاج	6	غير مستجيب	-	غير مقبول فنيا

❖ **التقييم المالي:**

استنادا للشروط المحددة في وثائق المناقصة، فقد تم استبعاد العطاء المقدم من المقاول علي محمد سباع لأن قيمته تزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 20,51٪.

ترتيب العروض المؤهلة ماليا بحسب معايير التقييم في وثائق المناقصة من 40 درجة على النحو التالي :

م	رقم العطاء	اسم مقدم العطاء	الدرجة النهائية من 40درجة	الترتيب
1	1	حزام علي حزام زياد	35,40	الاول
2	5	احمد علي رسام	21,75	الثاني

مجموع درجات العرض الفني والمالي:

ترتيب العطاءات المستوفية للشروط والمؤهلة والمقبولة فنيا وماليا وفق مجموع درجات العرض الفني والمالي بحسب معايير التقييم المرفقة في وثائق المناقصة مرتبة تنازليا على النحو التالي:

م	رقم العطاء	اسم مقدم العطاء	درجة التقييم الفني من 60٪	درجة التقييم المالي من 40٪	أجمالي نقاط التقييم من 100٪	تكلفة العطاء بعد التصحيح بالدولار	الترتيب
1	1	حزام علي حزام زياد	52	35,40	87,40	17,854 دولار	الاول
2	5	احمد علي رسام	54	21,75	75,75	20,412 دولار	الثاني

وبناء على ما سبق يكون ترسيه العطاء على المقاول (حزام علي حزام زياد) وبمبلغ قدره بعد التصحيح (17,854 $) سبعة عشر الف وثمانمائة وأربعة وخمسين دولار وثلاثة وثمانين سنت لمشروع ترميم وإعادة تأهيل مدرسة فاطمة الزهراء القمطة مديرية ذي ناعم- محافظة البيضاء . كونه الحاصل على الترتيب الاول لمجموع درجات العرض الفني والمالي وهذا هو رأي لجنة التحليل الفني والمالي والذي وافقت عليه لجنة البت المختصة بالمناقصة رقم (1) لعام 2017م.

ووفقا لما سبق فإن إجراءات التحليل الفني والمالي والبت والترسية التي قامت بها لجنة التحليل الفني والمالي ولجنة المناقصات المختصة بالبت والترسية هي وفقا للاشتراطات والمعايير الفنية والمالية الواردة في إعلان ووثائق المناقصة.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

أ : الإجراءات المتبعة من قبل الجهة:

- قامت الجهة بالإعلان عن المناقصة بتاريخ 2017/5/15م
- تم فتح مظاريف المناقصة بتاريخ 2017/5/29م
- لم ترفق الجهة نسخة من محضر فتح المظاريف الموقع بتاريخ 2017/5/29 م

كشف بأسماء المتناقصين تضمن البيانات التالية:

م	اسم مقدم العطاء	مبلغ العطاء المقدم			بيانات الضمان		
		اجمالي المبلغ قبل التخفيض	نسبة التخفيض	اجمالي المبلغ بعد التخفيض دولار	البنك المسحوب عليه	الفترة	مبلغ الضمان
1	حزام علي حزام زياد للمقاولات العامة	22,043 دولار	19٪	17,854.83	اليمني للانشاء والتعمير	2017/9/30	600 دولار
2	أي تي للمقاولات والاستشارات	27,624 دولار	10٪	24,861.6	بنك اليمن الدولي	2017/10/1	600 دولار
3	علي احمد ناصر ابو تاج	26,597 دولار	5٪	25,267.15	بنك التسليف الزراعي	حتى 2017/9/29	600 دولار
4	علي محمد احمد سباع	26,704 دولار	5٪	25,368.8	بنك التسليف الزراعي	حتى 2017/9/29	600 دولار
5	احمد علي رسام الغادري	20,412.5	بدون	-	اليمني للإنشاء والتعمير	حتى 2017/9/30	600 دولار
	التكلفة التقديرية	20,893 دولار	-	-	-	-	-

- **إجراءات التقييم الفني والمالي للعطاءات المستجيبة:**

❖ **التقييم الفني:**

ورد في تقرير لجنة التحليل أنه بعد الفحص والتقييم الفني للعطاءات أصبح ترتيب العطاءات كما يلي:

م	رقم العطاء	اسم المقاول	الدرجة النهائية للتقييم الفني من 60درجة	الرأي حول مدى الاستجابة	الترتيب	ملاحظات
1	5	احمد علي رسام الغادري	54	مستجيب	الأول	مقبول فنيا
2	1	حزام علي حزام زياد	52	مستجيب	الثاني	مقبول فنيا
3	4	علي محمد سباع	36	مستجيب	الثالث	مقبول فنيا
4	2	أي تي للمقاولات	19	غير مستجيب	-	غير مقبول فنيا
5	3	علي احمد ابو تاج	6	غير مستجيب	-	غير مقبول فنيا

واستنادا للشروط المحددة في وثائق المناقصة فقد تم رفض العطاءات التالية :

م	رقم العطاء	اسم المتناقص	أسباب الرفض
1	2	أي تي للمقاولات	غير مؤهل فنيا لحصول المقاول على (19) درجة وهذه الدرجة لم تصل الى الدرجة التي تؤهله فنيا والتي حددت في وثائق المناقصة بـ(60٪) من الدرجة المخصصة للتقييم الفني والتي هي في الحد الادنى (36 درجة) من اجمالي درجات العرض الفني البالغة (60) درجة
2	3	علي احمد ابو تاج	غير مؤهل فنيا لحصول المقاول على (6) درجات وهذه الدرجة لم تصل الى الدرجة التي تؤهله فنيا والتي حددت في وثائق المناقصة بـ(60٪) من الدرجة المخصصة للتقييم الفني والتي هي في الحد الادنى (36 درجة) من اجمالي درجات العرض الفني البالغة (60) درجة

❖ **التقييم المالي:**

ورد في تقرير لجنة التحليل أن الفحص المالي للعطاءات أسفر عن ترتيب العروض المؤهلة ماليا بحسب معايير التقييم في وثائق المناقصة من 40 درجة للتقييم المالي على النحو التالي :

م	رقم العطاء	اسم المقاول	الدرجة النهائية من 40درجة	الترتيب
1	1	حزام علي حزام زياد	35,40	الاول
2	5	احمد علي رسام	21,75	الثاني

واستنادا للشروط المحددة في وثائق المناقصة، تم رفض العطاءات التالية بسبب التقييم المالي:

م	رقم العطاء	اسم المتناقص	أسباب الرفض			
			اقل من (15٪) من التكلفة التقديرية	اكثر من (10٪) من التكلفة التقديرية	الاخطاء الحسابية (تجاوز 3٪) من قيمة العطاء المعلن	اخرى
1	4	علي محمد سباع	-	20,51٪	-	-

وبذلك أصبح ترتيب العطاءات المستوفية للشروط والمؤهلة والمقبولة فنيا وماليا بحسب معايير التقييم المرفقة في وثائق المناقصة مرتبة تنازليا على النحو التالي:

رقم العطاء	اسم المقاول	درجة التقييم الفني من 60٪	درجة التقييم المالي من 40٪	أجمالي نقاط التقييم من 100٪	تكلفة العطاء بعد التصحيح بالدولار	الترتيب	ملاحظات
1	حزام علي حزام زياد	52	35,40	87,40	17,854.83 دولار	الاول	
5	احمد علي رسام	54	21,75	75,75	20,412.5 دولار	الثاني	

- **الإرساء:**

أوصت لجنة التحليل بترسيه العطاء على المقاول (حزام علي حزام زياد بمبلغ وقدره(17,854.83$) (بعد التصحيح) سبعة عشر الف وثمانمائة واربعة وخمسين دولار وثلاثة وثمانين سنت لمشروع ترميم وإعادة تأهيل مدرسة فاطمة الزهراء القمطة مديرية ذي ناعم- محافظة البيضاء.

- بتاريخ 2017/6/17م استكملت لجنة التحليل الفني والمالي اعمالها ورفعت تقريرها الى الأخ/ رئيس لجنة المناقصات بالجهة للموافقة على النتائج.
- قامت لجنة المناقصات بالجهة بتاريخ 2017/8/7م بإقرار نتائج التحليل والتقييم وإرساء المناقصة على المقاول حزام علي حزام زياد بحسب ما ورد في تقرير اللجنة الفنية.
- قامت الجهة بإخطار صاحب العطاء الفائز بتاريخ 2017/8/10م.
- لم تقم الجهة بإخطار بقية المتقدمين رسميا بنتائج التحليل والتقييم وانما اكتفت الجهة بعمل اعلان في مقر عملها بنتائج التحليل والارساء الإرساء بتاريخ 2017/8/8م.
- بتاريخ 2017/8/15م تقدم المقاول بتظلم الى الجهة بشأن ترسيه مشاريع ترميم المدارس م/البيضاء ولم ترد الجهة على المقاول حيث بررت الجهة انها ردت على المقاول ولكن المقاول رفض استلام الرد المحرر من قبل الجهة بدون تاريخ محدد.

ب- ملاحظات المكتب الفني:

- **بالنسبة للشاكي:-**

1- تم تقديم الشكوى في الفترة القانونية.
2- العطاء المقدم من الشاكي ليس أقل العطاءات المقدم بالمناقصة وفقا لمحضر فتح المظاريف.

- **بالنسبة للجهة:-**

1. لوحظ ان الجهة لم تلتزم بأعداد واستخدام وثيقة المناقصة وفقا للوثائق النمطية المقرة من قبل مجلس الوزراء وإنما قامت بإعداد وثيقة تضمنت شروط وتعليمات لمقدمي العطاءات وجدول الكميات والرسومات وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (88) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.
2. لوحظ عدم وجود موافقة لجنة المناقصات بالجهة على وثائق المناقصة وجداول الكميات والتكلفة التقديرية والرسومات المعدة من قبل الجهة لهذا المشروع وذلك بالمخالفة للمادة رقم (63) الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.
3. لوحظ عدم قيام الجهة بتشكيل لجنة فنية ومالية وقانونية للقيام بإعداد وثائق المناقصة وجداول الكميات والتكلفة التقديرية للمشروع المذكور وذلك بالمخالفة للمادة رقم (95) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.
4. لوحظ ان التكلفة التقديرية للمشروع المذكور تم تعميدها من قبل مدير عام مكتب التربية والتعليم بمحافظة البيضاء بتاريخ 28 مايو 2017م اي بعد اعلان المناقصة وقبل فتح المظاريف للمناقصة المذكورة بيوم واحد وذلك بالمخالفة لأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.
5. لوحظ قيام أحد أعضاء لجنة المناقصات بالجهة (م / عبدالرحمن ردمان عبدالله- رئيس شعبة المشاريع والتجهيزات بمكتب التربية بالمحافظة) بالمشاركة ضمن أعمال لجنة التحليل والتقييم وذلك بالمخالفة لنص المادة (67) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م والتي تشير إلى "يحظر على أعضاء لجان المناقصات المختصة المشاركة ضمن أعمال لجان إعداد وثائق المناقصات أو لجان التحليل والتقييم أو لجان الفحص والاستلام" إضافة إلى مشاركته ضمن أعمال لجنة فتح المظاريف (مشاركة المذكور في كافة لجان المشتريات).
6. لوحظ قيام الجهة بالإعلان عن المناقصة في صحيفة الثورة بتاريخ 15 /5/ 2017م وحدد موعد فتح المظاريف بتاريخ 29 / 5 / 2017م اي ان فترة الاعلان للمناقصة لتقديم العطاءات كانت لمدة 14 يوم فقط بالنقص عن الفترة القانونية المحددة في القانون وذلك بالمخالفة لنص المادة (116) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م . والتي تنص على "تحدد فترة تقديم العطاءات بفترة كافية وبما يتناسب مع الاحتياج الفعلي للدراسة بفترة لا تقل عن ثلاثين يوم من تاريخ نشر أول إعلان."
7. لوحظ قيام الجهة بالإعلان عن المناقصة في صحيفة الثورة لمدة يومين فقط وذلك بالمخالفة لنص المادة (115) الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م والتي تشير إلى "يتم الإعلان عن المناقصة العامة باسم الجهة في وحدات السلطة المركزية وباسم المجلس المحلي المعني في الوحدات الإدارية وذلك عن طريق النشر في صحيفتين رسميتين يومية واسعتي الانتشار لثلاثة أيام متتالية وموقع الجهة الالكتروني."

8. لوحظ ان الهيئة العليا قد قامت بمخاطبة الجهة بشأن طلب تعديل الإعلان المنشور من قبل الجهة في صحيفة الثورة بتاريخ 15 / 5 / 2017م ولكن الجهة لم تستجيب لتعليمات الهيئة العليا واستكملت إجراءات فتح المظاريف بتاريخ5/29 / 2017م بحسب الموعد المحدد في إعلان المناقصة وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (3/53) من القانون رقم 23 لسنة 2007م.
9. لوحظ ان شروط المناقصة تضمنت أن يكون اجمالي قيمة العطاء المقدم يجب ان يتضمن نسبة (3٪) مقابل بدل إشراف وذلك بالمخالفة للمادة رقم (96) الفقرة (ج) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.
10. لوحظ عدم قيام الجهة بالتجاوب مع مذكرة الهيئة العليا المرسلة لها بتاريخ 2017/08/16م والمتضمنة طلب إيقاف إجراءات المناقصة وموافاة الهيئة بأوليات المناقصة خلال سبعة أيام عمل حيث قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بتاريخ 2017/09/29م وموافاتها بأوليات المناقصة بعد مرور (54) يوم وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (53) من القانون رقم 23 لسنة 2007م.
11. لوحظ ان لجنة التحليل قد قامت باستخدام النقاط والأوزان في عملية التقييم في حين أن التقييم بالنقاط لم يعد معمولا به بعد إصدار الأدلة الإرشادية الجديدة إلا في مناقصات الخدمات الاستشارية فقط وذلك بالمخالفة لأحكام ونصوص القانون رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.
12. لوحظ عدم قيام الجهة بأخطار كافة مقدمي العطاءات بنتائج التحليل والارساء واسم المقاول الفائز بالعطاء بموجب خطابات رسمية حيث اكتفت الجهة بعمل إعلان بنتائج التحليل والارساء في مقرها ومخاطبة صاحب العطاء الفائز فقط بتاريخ 2017/8/10م وذلك بالمخالفة للمادة رقم(192) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.
13. لوحظ عدم قيام الجهة بالرد خلال الفترة القانونية على الاعتراض المقدم من الشاكية حول قرار الإرساء وذلك بالمخالفة للمادة رقم(418) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2007م.
14. لوحظ قيام الجهة بتاريخ 27 /5/ 2017م بتشكيل لجنة للقيام بتحليل وتقييم العطاءات المقدمة في المناقصة المذكورة ولم تحدد الجهة في التكليف فترة عمل اللجنة وموعد انتهاء عملها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (166) الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2007م.
15. لوحظ ان لجنة التحليل والتقييم للعطاءات المقدمة قد استكملت اعملها ورفعت تقريرها بتاريخ 17 /6/ 2017م بينما اقرت لجنة المناقصات بالجهة نتائج التحليل والإرساء بتاريخ 2017/8/7م وذلك بعد مرور 53 يوم من تاريخ انتهاء لجنة التحليل والتقييم ورفع تقريرها الى رئيس الجهة وذلك بالمخالفة لأحكام ونصوص قانون المناقصات والمزايدات ولائحة التنفيذية.
16. لوحظ من خلال ما ورد في تقرير لجنة التحليل والتقييم عدم وجود موافقة رئيس الجهة)مدير عام مكتب التربية والتعليم بمحافظة البيضاء) على إنزال إعلان المناقصة بحسب الصيغة التي وردت من منظمة اليونيسف الجهة الممولة للمشروع.
17. لوحظ من خلال ما ورد في تقرير لجنة التحليل والتقييم عدم وجود طلب مكتب صنعاء الميداني لمنظمة اليونيسف بتقليص فترة إعلان المناقصة الى 10 أيام.
18. لوحظ من خلال إعلان المناقصة المنشور في صحيفة الثورة عدم قيام الجهة بطلب تقديم نسخة من البطاقة الزكوية سارية المفعول ونسخة من شهادة ضريبة المبيعات بالإضافة إلى نسخة من

شهادة مزاولة المهنة وذلك بالمخالفة لأحكام ونصوص قانون المناقصات والمزايدات ولائحة التنفيذية.

19. لوحظ من خلال تقرير التحليل والتقييم للعطاءات المقدمة ان مندوب الوزارة قطاع المشاريع لم يوقع على تقرير التحليل والتقييم للعطاءات المقدمة باعتباره عضو في لجنة التحليل والتقييم.
20. لوحظ من خلال الإعلان المنشور في صحيفة الثورة للمناقصة المذكورة انه تضمن بانه سيتم بتاريخ 27/5/2017م عقد اجتماع قبل فتح المظاريف الساعة الواحدة بعد صلاة الظهر في مكتب التربية والتعليم مع المقاولين الذين اشتروا وثائق المناقصة للإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم في الجوانب الفنية والقانونية التي تخص العطاءات حيث تبين عدم قيام الجهة بتوجيه خطابات رسمية لجميع المقاولين الذي اشتروا وثائق المناقصة لحضور الاجتماع المقرر عقده قبل فتح المظاريف وقد قامت الجهة بإعداد محضر موقع من قبل رئيس الجهة يفيد بعدم حضور اي مقاول للاجتماع وذلك بالمخالفة للمادة رقم (137) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2007م.
21. لوحظ قيام لجنة المناقصات بالجهة بإرساء المناقصة على اقل الأسعار المقدمة عند فتح المظاريف وبموجب توصيات لجنة التحليل والتقييم.
22. كون المشروع ممول خارجيا من منظمة اليونيسف نؤكد على استكمال تنفيذ المشروع في الموعد المحدد وعلى مسئولية الجهة حصول اي تأخير في تنفيذ المشروع.
23. لوحظ ان الجهة لم تحدد في وثائق المناقصة المعدة من قبلها فترة صلاحية العطاءات المقدمة من قبل المقاولين وذلك بالمخالفة لأحكام ونصوص القانون رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.
24. لوحظ ان الجهة لم تحدد في وثائق المناقصة المعدة من قبلها فترة تنفيذ المشروع.

وخلص المكتب الفني في تقريره إلى ان الرأي برفض الشكوى وتنبيه الجهة بضرورة أخذ الملاحظات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها في المناقصات القادمة وإحالة المتسببين في تلك المخالفات للتحقيق لارتكابهم عدد من المخالفات القانونية وفقا لما ذكر أعلاه واتخاذ الاجراءات القانونية حيال المتسببين في تلك المخالفات وفقا للقوانين النافذة وموافاة الهيئة العليا بنتائج التحقيق خلال (15) يوما.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان العطاء المقدم من الشاكي حصل على الترتيب الثاني في التقييم الفني والمالي للعطاءات في حين ان العطاء الذي تم الإرساء عليه حصل على الترتيب الأول فنيا وماليا بحسب ما هو موضح في تقرير لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي المدونة آنفا، فالمتعين والحال كذلك رفض الشكوى لعدم صحتها مع تنبيه الجهة إلى تلافي المخالفات المشار اليها في تقرير المكتب الفني وعدم تكراراها مستقبلا.

ولذلك،

واستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1. رفض الشكوى لعدم صحتها.
2. تنبيه الجهة بضرورة أخذ الملاحظات المذكورة في تقرير المكتب الفني بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها في المناقصات القادمة.

3. إحالة المخالفات المرتكبة في المناقصة للتحقيق فيها مع المتسببين في تلك المخالفات وفقا للقوانين النافذة وموافاة الهيئة العليا بنتائج التحقيق خلال (15) يوما.
4. مخاطبة الجهة بالمخالفات المذكورة أعلاه مع صورة للجهات ذات العلاقة وكذا النيابه العامة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 18 صفر 1439 هجرية، الموافق 2017/11/7 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات